

PRESS CLIPPING SHEET

PUBLICATION:	Al Mal
DATE:	11-May-2015
COUNTRY:	Egypt
CIRCULATION:	145,000
TITLE :	Import of 90 Gas Shipments: A Total of EGP 180 billion in Ministry of Petroleum Dues Owed by Governmental Authorities
PAGE:	01-08
ARTICLE TYPE:	Competitors News
REPORTER:	Adel El Bahnasawy

استيراد 90 شحنة غاز

180 مليار جنيه إجمالي مستحقات «البترول» لدى الجهات الحكومية

كتب - عادل البهنساوي:

طارق الملا

كشف المهندس طارق الملا، رئيس هيئة البترول، أن مستحقات قطاع البترول لدى الجهات الأخرى تقدر بحوالى 180 مليار جنيه، مقسمة إلى 100 مليار لدى وزارة المالية والكهرباء يوازن 43 مليار جنيه و5.7 مليار حصة شركة مصر للطيران ونحو 1.9 مليار حصة وزارة النقل، والباقي 30 ملياراً مقسماً على بقية القطاعات.

وقال الملا، في تصريحات له لـ«المال»، إن معدلات إنتاج الزيت حالياً تبلغ نحو 690 ألف برميل متوسط يومياً من الخام والمنتجات بزيادة 10 آلاف برميل عن العام الماضي، ومن المستهدف زيادة تلك الكميات لتصل إلى 700 ألف برميل شامل زيت ومتكتفات.

وأضاف أن الهيئة تعمل على زيادة الاتفاقيات الخاصة بتنمية عمليات البحث والتقييم والاستكشاف، وذلك من خلال طرح مزايدات عالمية بصفة مستمرة بهدف دعوة الشركات العالمية للكتابة في الاستكشاف، فضلاً عن إعادة النظر في بعض الاتفاقيات التي تحتاج إلى تعديل.

وأكمل أن تعديل بعض بنود الاتفاقيات يشجع الشركاء الأجانب على ضخ مزيد من الاستثمارات بهدف تنمية الاحتياطات وزيادة معدلات الانتاج المستقبلية من الخام والغاز الطبيعي، فضلاً عن تسديد مستحقات الشركات الأجنبية سواء بالجنيه أو الدولار بشكل خفض من إجمالي تلك المستحقات إلى 3.2 مليار دولار بدلاً من 6.3 مليار دولار من قبل.

وكشف أنه تم إنشاء لجنة للتفاوض ما بين الهيئة وأي جانب لمعرفة الفرص المتاحة مع الشركاء المختلفين لتطوير وتنمية امتيازاتهم البترولية بأسعار تناسب الطرفين دون إضرار أي منها من خلال خطة لمراجعة الأسعار لتناسب مع زيادة تكاليف الحفر في المياه العميقة.

وعلى صعيد عمليات استيراد الغاز، قال الملا إنه تم الاتفاق، حتى الآن، على استيراد 90 شحنة من الغاز

الحقيقة..... 8.....

PRESS CLIPPING SHEET

180 مليار جنيه إجمالي مستحقات «البترول» لدى الجهات الحكومية

مليار جنيه مديونية مقابل 180 ملياراً مستحقات، وذلك حتى نهاية مارس 2015. ونفت إلى أن إجمالى الدعم وصل إلى 55 مليار جنيه حتى الرابع الثالث من العام المالى الحالى، مؤكداً أن الدعم سيصل إلى مستحقاته عندما يطبق الكارت الذكى. وعن الإمدادات اليومية من المشتقات البترولية الجارى توريدها حالياً، قال الملا إنه يتم ضخ 38 ألف طن سولار يومياً في الوقت الحالى، و22 إلى 25 ألف طن مازوت وبالنسبة للبنزين 18 ألف طن والبوتاجاز 12 ألف طن يومياً ويتبع بنزين 80 بنسبة 57%، أما بنزين 92 فيتم بيعه بنسبة 43% والطلب تراجع على بنزين 95 بسبب ارتفاع ثمنه، فما تراجعت المنتجات الداعمة هو السولار عليه البنزين والبوتاجاز.

وعن آخر تطورات العمل فى عمليات البحث عن الخام الصخرى، أوضح الملا أنه جار العمل مع شركة شل إيباتشى لكن لم يتم إنتاج الخام الصخرى بعد، لكن تم توقيع اتفاق تجربى بمقتضاه تعمل الشركاتتان حالياً فى مراحل الاعداد لإنتاجه والحضر الأحفان فى الطبقات المتassكة فى الصحراء الغربية فى بولونيا فى الصحراء الغربية وشمال شرق أبو العقاد.

وقال الملا إن هناك عروضاً فى أعمال التخزين أو خطوط الأنابيب، أما المروض الاستثمارية فى معامل التكرير فتاتى على هيئة قروض تمويلية من بنوك مثل البنك الأوروبي والمؤسسة الإسلامية الدولية وبنك أبو ظبى الإسلامى وبنك HSBC، وذلك لتطوير بعض المعامل مثل ميدور وأسيوط فى مشروع التوسعات الجديدة ودراسة جدوى ميدور كانت جيدة جدًا.

وكشف الملا عن إجراء بعض التعديلات فى بعض الاتفاقيات أو مد فى بعض الاتفاقيات أو تجديد بعضها أو تعديل الأسعار فى بعض بنودها، مضيفاً أنه جار لعمل حالياً مع مجلس إدارة الهيئة تمهدًا لرفع تلك التعديلات إلى مجلس الوزراء، ومجلس الدولة لمناقشتها وإقرارها. ولفت إلى أن قطاع البترول يقوم بشراء الزيت الخام سعر 2.65 دولار وهذا السعر متدين للشركات الأجنبية حالياً، لذلك تم البدء في مراجعة هذه الأسعار ورفقها لبعض الشركات بما يتراوح بين 3.5 و 4.5 إلى 5.88 دولار للمليون وحدة بريطانية.

وعلى صعيد المفاوضات مع شركة بيونيون فينوسا لكي توافق مصر على الخط البحرى لاستيراد الغاز من إسرائيل لتشغيل مصنع الإسالة فى دمياط، اشتُرط الملا حصول مصر على حصبة يتقى عليها من الغاز المورود وتشتريها بسعر منافس للحصول على المعاقة الازمة، إضافة إلى التنازل عن التحكيم الرفيع ضد مصر والحصول على رسوم إسالة والمفاوضات محتاجة إلى سياسة النفس الطويل.

ولفت إلى أن خطة استثمارات العام الجارى، كانت تستهدف إنفاق 8.5 مليار دولار تشمل الرأسمالى ومصروفات التكاليف الجارية، ولكن ما اتفق فعلياً من بداية العام حتى ديسمبر لمدة 6 أشهر بلغ نحو 3.5 مليار دولار من 4.2 مليار كان من المخطط سرهها فى الأشهر الستة وهذا يرجع إلى تراجع أسعار برنت.

ونفس الملا تفاوض الهيئة مع بنوك لتمويل صفقات جديدة فالاقتراض له حدود ولا بد من تحصيل بعض من المستحقات لتفطيل الاحتياجات، موضحاً أن ججم القروض على هيئة البترول تقدر بحوالى 90 ملياراً للبنوك المقرضة ولدى الشركات، حوالي 27 مليار وبعض الشركات الاستثمارية 23 مليار تقريباً، أى حوالي 140